الصباح الاقتصادية
AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4633 | الجمعة | 10 محرم 1445 هـ | 28 يوليو 2023 م | السنة السادسة عشرة

المؤسسة أطلقت التقرير الـ 38 للمناخ الاستثماري العربي لعام 2023

«ضمان الاستثمار»: الدول العربية استقطبت 1617 مشروعاً أجنبياً بتكلفة 200 مليار دولار خلال 2022

الصبيح: عمليات تأمين المستثمرين والمصدرين والمؤسسات المالية التراكمية بلغت 27 مليار دولار بنهاية يونيو الماضي

كشفت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات «ضمان» عن ارتفاع عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى المنطقة خلال العام 2022 بمعدل 74 % الى 1617 مشروعا وتكلفتها الاستثمارية بمعدل 358 % الى 200 مليار دولار، كما تركزت تلك المشاريع في مصر بحصة 53 % من التكلفة الاستثمارية، وفي الامارات بحصة 57 % من عدد المشاريع ولتبلغ قيمتها التراكمية في المنطقة خلال الـ 20 عاما الماضية 1.5 تريليون دولار من خلال أكثر من 16 ألف مشروع وفرت ما يزيد عن مليوني فرصة عمل.

وأوضح المدير العام لـ «ضمان» عبد الله أحمد الصبيح في افتتاحية التقرير السنوي الـ38 لمناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2023، والذي أطلقته اليوم من مقرها في دولة الكويت أن رصد المؤسسة لـ155 من المؤشرات المركبة والفرعية الصادرة عن أكثر من 30 جهة دولية، كشف عن تغيرات في ترتيب الدول العربية عالميا في 4 مجموعات رئيسية للمؤشرات «السياسية والاقتصادية والتنظيمية وعناصر الإنتاج» ذات الصلة بمناخ الاستثمار في دول المنطقة خلال عام 2022. كما يلي:

• مجموعة مؤشرات الأداء الاقتصادي «14 مؤشر رئيس وفرعي»: تحسن متوسط ترتيب الدول العربية 3 مراكز الى المركز 86 عالميا.

• مؤشرات تقييم المخاطر السياسية والاقتصادية والمالية والتشغيلية وأعمال التجارة والاستثمار «25 مؤشر رئيسي وفرعي»، فقد شهدت تحسنا في متوسط الترتيب العربي تراوح ما بين مركز واحد و16 مركزا.

• مجموعة مؤشرات البيئة التشريعية والتنظيمية «52 مؤشر رئيس وفرعي»: تراجع متوسط الترتيب العربي عالميا بمقدار 3 مراكز حيث استقر متوسط الترتيب في مؤشر الحوكمة وتحسن في مؤشرات الحرية الاقتصادية والازدهار واتفاقيات الاستثمار الثنائية، بينما تراجع في مؤشرات مدركات الفساد والحكومة الإلكترونية والاتفاقيات ذات الصلة بالاستثمار، كما ظل ترتيبها دون المتوسط العالمي في مؤشرات بيئة أداء الأعمال والقيود التنظيمية للاستثمار.

• مجموعة مؤشرات عناصر الإنتاج «60 مؤشر رئيس وفرعي»: استقر متوسط الترتيب العربي عالميا كمحصلة لاستقرار مؤشري التنافسية المستدامة والمعرفة، وتحسن مؤشر الطاقة، في مقابل تراجع متوسط ترتيب الدول العربية في مؤشرات الابتكار والتنمية المستدامة، كما جاء متوسط الترتيب العربي متفوقاً على متوسط الترتيب العالمي في مؤشر الموارد الطبيعية وحل دونه في مؤشري أداء الخدمات اللوجستية وريادة الأعمال.

وأشار المدير العام الى أن المحصلة النهائية لتغيرات المؤشرات الدولية انعكست إيجابا على عدد المشاريع الأجنبية المباشرة الواردة الى المنطقة وتكلفتها الاستثمارية مع توقعات باستمرار الأداء القوي في عام 2023، لاسيما بعد ارتفاع عدد المشاريع الأجنبية الواردة للمنطقة وفق قاعدة بيانات FDI Markets بمعدل 28 % والتكلفة بمعدل 70 % لتبلغ 74 مليار دولار خلال الثلث الأول من العام 2023 مقارنة بنفس الفترة من العام 2022، وخصوصا إذا تحسنت الأوضاع السياسية والاقتصادية في المنطقة وانحسرت التداعيات السلبية للصراع في السودان والحرب الروسية – الأوكرانية والمستجدات المصاحبة لذلك على دول المنطقة.

ووفق بيانات التقرير مثلت مصر أهم وجهة للمشاريع الأجنبية في المنطقة من حيث التكلفة الاستثمارية بقيمة 107 مليارات دولار وحصة 53 % مستفيدة من المشروعات الضخمة التي تم التعهد بتنفيذها في مجال الطاقة النظيفة والمتجددة خلال مؤتمر المناخ بشرم الشيخ، وحلت قطر في المرتبة الثانية بقيمة 29.8 مليار دولار ثم المغرب بقيمة 15.3 مليار دولار فالسعودية بقيمة 13.2 مليار دولار ثم الامارات في المرتبة الخامسة بقيمة 10.8 مليارات دولار كما حلت الإمارات في مقدمة الدول المستقبلة من حيث عدد المشاريع بنحو 923 مشروعا، أما قطاعيا فقد حل قطاع الطاقة المتجددة في المقدمة على صعيد التكلفة الاستثمارية بحصة 60 %.فيما حل قطاع البرمجيات في المقدمة وفق عدد المشاريع بحصة 23.4 % من الإجمالي.

وأشار الصبيح الى استمرار النمو في الاستثمار العربي البيني خلال العام 2022، ولاسيما بعدما زاد عدد مشاريع الاستثمار العربي البيني بمعدل 84 % الى 245 مشروعا، والتكلفة بمعدل 623 % الى 45.6 مليار دولار خلال العام نفسه. حيث مثلت مصر الوجهة الأولى بتكلفة 35 مليار دولار وحصة 75 % وزعت على 50 مشروعا أغلبها في قطاع الطاقة المتجددة، فيما تصدرت السعودية المقدمة من حيث عدد المشاريع بحصة 25 %.

الصبيح أن المؤسسة التي تعد أول هيئة متعددة الأطراف لتأمين الاستثمار في العالم ومع قرب احتفالها باليوبيل الذهبي لإنشائها وبلوغ الحجم التراكمي لعملياتها المضمونة نحو 27 مليار دولار بنهاية يونيو 2023 تواصل مساعيها وجهودها الرامية لتحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية وتشجيع الصادرات العربية إلى مختلف دول العالم.

وأكد المدير العام للمؤسسة أهمية قيام دول المنطقة بالإسراع في تنفيذ خطط متكاملة لتحسين مناخ الاستثمار بمختلف مكوناته السياسية، والاقتصادية، والمؤسسية، لاسيما مع تزايد حدة المنافسة بين دول العالم على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى قطاعاتها المختلفة خصوصا في ظل الأوضاع السياسية والاقتصادية التي تمر بها دول المنطقة والعالم بأسره.

وتقدم الصبيح بالشكر لمختلف جهات الاتصال الرسمية وهيئات تشجيع الاستثمار والتصدير والجهات ذات الصلة في الدول العربية على تعاونها مع المؤسسة في إنجاز التقرير في صورته الحالية، وأعرب عن أمله في أن يسهم هذا التقرير ضمن أنشطة المؤسسة الأخرى، بالإضافة إلى الجهود الوطنية المبذولة في الترويج للدول العربية بهدف استقطاب المزيد من الاستثمارات العربية والأجنبية.

تحسن متوسط ترتيب الدول العربية في مؤشرات الأداء السياسي والأمني والاقتصادي وتراجع في التشريعي والتنظيمي واستقرار لأداء عناصر الإنتاج

مصر في مقدمة الدول المستقبلة بحصة 53 % من التكلفة الاستثمارية تلتها قطر والمغرب والسعودية والامارات على التوالي

عبد الله أحمد الصبيح

جدول يوضح تغيرات مناخ الاستثمار في الدول العربية العام الماضي

ليبلغ 44. 7263 بنسبة 20. 0 في المئة

بورصة الكويت تختتم تعاملات الأسبوع بانخفاض مؤشرها العام 14. 7 نقطة

تداول 3. 247 مليون سهم عبر 11320 صفقة نقدية بقيمة 9. 53 مليون دينار «نحو 3. 164 مليون دولار»

شركات «إيفا فنادق» و«أرزان» و«إيفا» و«منازل» الأكثر ارتفاعا

«بيتك» و«بوبيان» و«أرزان» و«ايفا» الأكثر تداولا و«بيت الطاقة» و«م سلطان» و«الرابطة» و«التقدم» الأكثر انخفاضا

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الخميس، على انخفاض مؤشرها العام 7. 14 نقطة ليبلغ مستوى 44. 7263 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 20. 0 في المئة.

وتم تداول 3. 247 مليون سهم عبر 11320 صفقة نقدية بقيمة 9. 53 مليون دينار «نحو 3. 164 مليون دولار».

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 8. 6 نقطة ليبلغ مستوى 86. 5594 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 12. 0 في المئة من خلال تداول 9. 82 مليون سهم عبر 3603 صفقة نقدية بقيمة 4. 10 مليون دينار «نحو 7. 31 مليون دولار».

كما انخفض مؤشر السوق الأول 9. 17 نقطة ليبلغ مستوى 73. 8086 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 22. 0 في المئة من خلال تداول 3. 164 مليون سهم عبر 7717 صفقة بقيمة 4. 43 مليون دينار «نحو 3. 123 مليون دولار».في موازاة ذلك انخفض مؤشر «رئيسي 50» 6. 13 نقطة ليبلغ مستوى 56. 5533 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 25. 0 في المئة من خلال تداول 9. 74 مليون سهم عبر 2982 صفقة نقدية بقيمة 9. 9 مليون دينار «نحو 19. 30 مليون دولار».

وكانت شركات «إيفا فنادق» و«أرزان» و«إيفا» و«منازل» الأكثر ارتفاعا، أما شركات «بيتك» و«بوبيان» و«أرزان» و«ايفا» فكانت الأكثر تداولا لناحية القيمة، في حين كانت شركات «بيت الطاقة» و«م سلطان» و«الرابطة» و«التقدم» الأكثر انخفاضا.

بورصة الكويت أغلقت تعاملاتها أمس على انخفاض مؤشرها العام

«بي دي سويس»: أداء محدود لأسواق الأسهم الخليجية والمتداولون تفاعلوا مع التطورات النقدية وأسواق الطاقة

دانيال تقي الدين

دبي: سجلت أسواق الأسهم الخليجية أداء محدودا في معظم الحالات، بينما تفاعل المتداولون مع التطورات في السياسة النقدية وأسواق الطاقة.

يمكن أن تستمر أسعار النفط في رؤية مسار إيجابي مع دعم التخفيضات في الإنتاج للسوق على وجه الخصوص إذا مددت السعودية تخفيضاتها إلى سبتمبر. في الوقت نفسه، يمكن أن يستمر المتداولون في مراقبة مستويات الطلب في الولايات المتحدة والصين.

كان سوق الأسهم في دبي يسجل بعض التقلبات بعد قرار الفيدرالي لرفع أسعار الفائدة. قد يشهد المؤشر الرئيسي بعض التصحيحات في الأسعار إذا تحرك المتداولون لتأمين مكاسبهم بسبب الشكوك حول السياسة النقدية. ومع ذلك، يمكن أن يظل السوق على أساس قوي بفضل الاقتصاد المحلي القوي.

كان سوق الأسهم في أبو ظبي يسجل جلسة تداول متقلبة حيث أخذ المتداولون في الاعتبار الشكوك حول السياسة النقدية في الولايات المتحدة. في الوقت نفسه، يمكن أن يستمر السوق في الاستفادة من دعم أسعار النفط القوية.

استمر سوق الأسهم القطرية في تحقيق أداء إيجابي مدعوم من QNB وأسهم أخرى. ومع ذلك، كانت أسهم البنوك الأخرى تحت الضغط ويمكن أن تؤثر على السوق مما قد يحد من الارتفاع الحالي.

قد يتعرض سوق الأسهم السعودية لبعض التصحيحات السعرية بعد قرار الفيدرالي إذا تحرك المتداولون لتأمين مكاسبهم، لا سيما بعد المكاسب التي تحققت خلال الأشهر الماضية. يمكن أن تظل تصحيحات الأسعار محدودة نظرا للأساسيات المحلية القوية بالإضافة إلى ارتفاع أسعار النفط.

ظلت البورصة المصرية تحت الضغط، مسجلة انخفاضا في أحجام التداول بينما واصل المستثمرون الأجانب في البيع. نتيجة لذلك، قد يتعرض المؤشر الرئيسي لخسائر إضافية.